استراتيجية وطنية شاملة

نسبة تعاطي المخدرات بين الشبان والمراهقين في الدولة لا تدعو للقلق، هذا ما صرح به المسؤولون في وزارة الداخلية لـ«البيان»، مؤكدين صياغة استراتيجية وطنية شاملة تعنى بمحاور مكافحة المخدرات كافة، بقصد تقليل العرض، كما اعتمد برنامج خليفة لتمكين الطلاب أربعة محاور رئيسية لتحصين الأبناء من المخدرات والمؤثرات العقلية، هي: الأسرة وأولياء الأمور، والمدرسة والهيئتان التعليمية والإدارية، ومدربو برنامج خليفة لتمكين الطلاب، والمؤسسات الحكومية والخاصة المرتبطة بالمجتمع التربوي وتظافرت جهود الهيئات والمؤسسات المعنية للمحافظة على النشء وعدم وقوعه فريسة بيد التجار . وبشروا بنجاح البرامج التأهيلية لنزلاء المؤسسة الإصلاحية والعقابية في خفض نسبة العودة إلى لتعاطي للنصف، فضلاً عن مرافقة النزيل إلى خارج قضبان السجن بعد قضاء محكوميته، ما ترجم بتوفير 151 فرصة عمل عبر برنامج سوق العمل. كذلك وفرت الإدارة مكتبة تحتوي على 8 آلاف كتاب بجميع اللغات وتحاكي جميع المستويات، بهدف شغل وقت النزيل بالقراءة والاطلاع، وحسب القاضي إدريس بن منصور رئيس محكمة جنايات أبوظبي فإن المشرع الإماراتي راعى رغبة المتعاطي في العلاج وإعفائه من المساءلة القانونية في حال توجهه بنفسه إلى الجهات المعنية طلباً للعلاج.

مدير مكافحة المخدرات الاتحادية في وزارة الداخلية لـ «البيان»:

نسبة التعاطي بين المراهقين لا تدعو للقلق

سعيد السويدي منوهاً بمقترحات لتعديل القانون الحالي:

- تعزيز فرص علاج المدمنين
- رقابة لاحقة لتقليل نسبة الانتكاس
- تشديد الضبط وتعزيز الرقابة
- تجريم أفعال لم تكن مجرمة
- 9٪ من إجمالي المتورطين من الشباب والمراهقين
- المشرع فتح المجال للإيداع في المصحات لمن يتقدم من تلقاء نفسه
- 50٪ من المتوفين بسبب تعاطي العقاقير الطبية المخدرة

حوار - ماجدة ملاوي:

انتهت وزارة الداخلية من صياغة استراتيجية وطنية شاملة، تعنى بمحاور مكافحة المخدرات كافة، بقصد تقليل العرض، وخفض الطلب على المخدرات والعلاج والتأهيل، إلى جانب انتهاء الوزارة بالتنسيق مع نظيرتها العدل، من اقتراح تعديلات على القانون الحالي لمكافحة المخدرات تشجع أكثر على طلب العلاج وإيجاد نوع من الرقابة اللاحقة على مدمني المخدرات، للتأكد من عدم انتكاسهم، إضافة لتجريم أفعال لم تكن مجرمة.

وطمأن العقيد سعيد السويدي مدير إدارة مكافحة المخدرات الاتحادية في وزارة الداخلية في تصريحات لـ«البيان» بأن نسبة تعاطي المخدرات بين الشبان والمراهقين في الدولة لا تدعو للقلق، داعياً المدارس إلى التعاون مع الجهات المختصة لحماية النشء.

مشاركة واسعة

وأوضح السويدي أن الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات سيكون لها كيان يُعنى بمتابعتها وتعميمها وتقويمها، ووضع جميع الأطر والمبادرات الخاصة بتنفيذها، كما سيتم وضع مؤشرات لها لقياس مدى فاعليتها قبل وبعد مع تحديد إطار زمني بشكل واضح لتنفيذها.

ولفت إلى أهمية الاستراتيجية، التي ستطبق قريباً، بما أنها تختص بمحاور مكافحة المخدرات سواء بتقليل فرص العرض أو خفض الطلب عليها، وكذلك العلاج والتأهيل بدءاً من الوقاية والدمج الاجتماعي، وستكون الجهات المعنية؛ وزارة الداخلية وغيرها، مسؤولة عن هذه الاستراتيجية، التي ستكون واضحة المعالم والأهداف، وكل دائرة مسؤولة في نطاق اختصاصها، والمسؤولية هذه تكون من خلال مؤشرات أداء سيتم تبنيها واعتمادها قريباً، ولها أهداف طموحة تصب بشكل مباشر في تحقيق نتائج إيجابية، تتعلق بالحد من ظاهرة تعاطي المخدرات، كما تدعم إشراك المجتمع بمكوناته الحكومية والمدنية.

مسؤولية

وقال: إن الاستراتيجية ستكون واضحة المعالم والأهداف، وكل دائرة مسؤولة في نطاق اختصاصها، والمسؤولية هذه تكون من خلال مؤشرات أداء، سيتم تبنيها واعتمادها قريباً، ولها أهداف طموحة تصب بشكل مباشر في تحقيق نتائج إيجابية، تتعلق بالحد من ظاهرة تعاطي المخدرات، كما أنها تصب في عملية إشراك المجتمع بمكوناته الحكومية والمدنية.

تعديلات مهمة على القانون

كذلك قال السويدي إن وزارة الداخلية انتهت بالتنسيق مع وزارة العدل من اقتراح بعض التعديلات على القانون الحالي لمكافحة المخدرات الذي صدر عام 1995، وتتركز هذه التعديلات التي اقترحتها «الداخلية» في مجال الضبط وتعزيز فرص العلاج وتشجع بشكل أكبر على التقدم للعلاج وعلى ضوابط لإيجاد نوع من الرقابة اللاحقة لمدمني المخدرات، للتأكد من عدم عودتهم وتقليل نسب الانتكاس، كما تشمل تعزيز الرقابة وتجريم أفعال لم تكن مجرمة، واصفاً المقترحات هذه بأن فيها نظرة أشمل وأوسع.

تعاون إدارات المدارس

إلى ذلك، لفت السويدي إلى أن نسبة التعاطي بين فئة الشباب والمراهقين في الدولة لا تعتبر مقلقة، إذ تتراوح نسبة المتعاطين من هذه الفئة 9٪ من إجمالي الفئات العمرية التي تم ضبطها، مشيراً إلى أنه كما هو معروف عالمياً فإن مهربي ومروجي المخدرات يركزون في تجارتهم على فئة الشباب، ومنهم المراهقون وطلاب المدارس والجامعات وبالتالي تحظى هذه الفئة لدينا باهتمام بالغ لحمايتها ووقايتها من التعاطي أو الانجراف وراء المخدرات سواء التقليدية أو المستحدثة مثل العقاقير الطبية.

وأوضح السويدي أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع وزارة التربية والتعليم، وهناك جهات أكاديمية وتربوية تتعاون مع الجهات المعنية بمكافحة المخدرات من تلقاء نفسها للإبلاغ عن المتعاطين أو المشتبه بهم، مؤكداً أنه يتم التعاون مع هذه الحالات بشكل إنساني، تغلب فيها مصلحة الطالب على أي شيء آخر، والسعي إلى استئصال أي مروج أو تاجر مخدرات يحاول استهداف الشباب وخاصة فئة الطلاب، والنظر في مسألة مَنْ يمكن أن يكون له دور في مسألة الترويج لهذه الفئة، منوهاً بأنها تطمح لتعاون أكبر مع إدارات المدارس.

هدفنا الوقاية والإصلاح

وقال السويدي: إن الهدف الرئيس بالنسبة لوزارة الداخلية والجهات المعنية بمكافحة المخدرات المسؤولة عن تطبيق القانون هو الإصلاح، فالقانون يقول إن متعاطي المخدرات يُطبّق عليه قانون تجريم التعاطي وإحالته للنيابة فتعاطي المخدرات مسألة مجرّمة، وغير مسموح بها وإدارات وأقسام المكافحة في الدولة تعمل على تحليل وتقييم حالات تعاطي المخدرات، واضعة بعين الاعتبار الأسبقيات الجنائية والفئة العمرية والدوافع والأسباب التي أدت للتعاطي.

وأضاف: تعاطي المخدرات مجرّم وفق القانون، إلا أننا نعي أن هناك جانباً مرضياً وظروفاً اجتماعية قد تكون سبباً لوقوعه ضحية لآفة المخدرات، لذلك يتم اتخاذ إجراءات لتقييم حالة المتعاطي وفق ضوابط عديدة، منها أسبقياته الجنائية، وعمره، وعلاقته مع أسرته، ومدى تعاونه واستعداده على تقبل العلاج، والعودة إلى الطريق السليم، والسلوك القويم، ويتم من خلالها تقييم إخضاعه للعلاج والرقابة الدورية اللاحقة.

وأضاف: نحن نرحب بأي شخص يتقدم للعلاج وطلب المساعدة، وعلى استعداد لتذليل أية مشاكل، وهنالك العديد من الحالات التي لجأت إلى مختلف وحدات مكافحة المخدرات في الدولة، وتم التعامل معها بسرية تامة، وحصلت على خدمة العلاج والتأهيل بالتنسيق مع المراكز المختصة، فإصلاح المدمن وإقلاعه عن تعاطي المخدرات تعد من أهم أولوياتنا.

الوصول للمستهدفين قبل فوات الأوان

«خليفة لتمكين الطلاب» يعتمد 4 محاور للتحصين من الآفة

أبوظبي - ماجدة ملاوي

اعتمد برنامج خليفة لتمكين الطلاب أربعة محاور رئيسية لتحصين الأبناء من المخدرات والمؤثرات العقلية، هي: الأسرة وأولياء الأمور، والمدرسة والهيئتان التعليمية والإدارية، ومدربو برنامج خليفة لتمكين الطلاب، والمؤسسات الحكومية والخاصة المرتبطة بالمجتمع التربوي، لاسيما في وقت أصبح فيه تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية من القضايا المعقدة التي تتشابك في التأثير فيها عوامل عدة، والمشكلة تكمن في كيفية الوصول إلى الفئات المستهدفة قبل فوات الأوان، فيما تكمن جهود البرنامج في التوعية بمخاطر المخدرات والعقاقير المخدرة والتعاطي والإدمان.

حرص

وكشف العقيد الخبير الدكتور إبراهيم الدبل المنسق العام للبرنامج لـ«البيان» عن إطلاق «سلسلة إصدارات برنامج خليفة لتمكين الطلاب» وهي لا تتوجه للطالب وحسب، بل تشمل المحيطين به «مؤسسات وأفراد»، والتي تأتي حرصاً من البرنامج على دعم بعض القضايا ذات الأولوية، وتوفير مرجعيات علمية وأدبية حولها، خاصة أن هناك قضايا يجب أن نتناولها من مختلف الأبعاد.

وتابع: إلى الآن تم إنتاج خمسة إصدارات من السلسلة، منها مجموعة قصصية باسم «أم المدمنين» من تأليف: أمل عبد الرحمن الفقاعي، والإصدار الثاني قصة «بداية النهاية» من تأليف: ملاك عبيد، وصدرت بالتعاون مع مؤسسة «مجموعة كلمات» بالشارقة، وتعنى بخطر التعرض لثقافة المخدرات ومدى تأثيرها على مستقبل الإنسان.

- **البرنامج ينفذ مشاريع للوقاية من المخدرات بطرق غير تقليدية**
- **ربط الطلاب بالوثيقة الوطنية للتوعية باعتبارها المرجع المعتمد**

مشاريع

وأكد أن البرنامج يمتلك عدداً كبيراً من المشاريع التي تعمل على الوقاية من المخدرات بطرق غير مباشرة أو تقليدية، منها مبادرة «أنا أقدر» للكتاب، حيث أطلق البرنامج برعاية الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، المبادرة أخيراً للعمل على تبني الطلاب المبدعين، وتوفير البيئة الملائمة لهم للتعبير عن أفكارهم المبدعة وفقاً للقواعد والشروط الفنية للمجالات والأجناس الأدبية المختلفة، وتهدف إلى تدريب وتأهيل 25 طالباً وطالبة مواطنين (المرحلة الثانوية والإعدادية) للكتابة الفنية والإبداعية و25 معلماً ومعلمة وتمكينهم ليكونوا أساساً لمجتمع طلابي مبدع.

رعاية

أضاف أن برنامج خليفة لتمكين الطلاب أطلق برعاية وزارة التربية والتعليم مجلة «أنا أقدر بذكاء» للتوعية الإلكترونية، والتي جاءت لتعزز التوجهات التي يتبناها البرنامج بشأن ترسيخ وتعظيم الاستفادة الإيجابية من التقنيات الحديثة، وتوظيفها بما يخدم الأجيال ويحقق تطلعات الدولة في بناء أجيال قادرة على استعمال التقنيات الحديثة بإيجابية، والتعامل معها بما يضمن أمنهم وسلامتهم، وهي متاحة على الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج خليفة لتمكين الطلاب (Aqder.ae)، وكذلك على سوق «أبل ستور»، و«بلاي ستور».

مخاطر

وعن جهود البرنامج في التوعية بمخاطر المخدرات والعقاقير المخدرة والتعاطي، أوضح العقيد الدبل أن البرنامج حدد أربعة محاور رئيسية لتحقيق ثلاث غايات أساسية تعمل على توفير قيادات مؤسسية (حكومية أو خاصة أو مجتمع مدني) على مستوى عالٍ من الفهم والوعي بالمخاطر المحدقة بالطلاب، وكيفية التعامل معها من خلال مؤسساتهم، ومدى التأثير الإيجابي المتوقع ضمن العمل المشترك، واستدامة التأثيرات الإيجابية طويلة المدى للأنشطة والفعاليات المختلفة من خلال إشراك مختلف المؤسسات المؤثرة وذات المصلحة في التعامل مع الطالب.

أقدر وطموح

وحرصاً على التواصل الفعّال والمباشر مع الطلاب تم تصميم مجلة دورية تحمل عنوان «اقدر»، تتناول العديد من القضايا التي تتعلق بتمكين الطلاب وتوعيتهم وتعريفهم بالتحديات والمخاطر المحيطة بهم وكيفية مواجهتها. كما أطلق البرنامج مبادرة «طموح» للعمل على تحقيق التفاعل الإيجابي مع الطلاب، انطلاقاً من أهمية توثيق العلاقة من خلال مختلف الوسائل الممكنة.

«لست مجرماً .. وأنا مريض أحتاج إلى العلاج»

«لست مجرماً.. أنا مريض وأحتاج إلى العلاج»، هكذا بادرنا (أ. س) وعمره 30 سنة، الذي حكم عليه بـ4 سنوات قضى منها 8 شهور، بعدما سبق أن حكم عليه ثلاث مرات في قضايا تعاطي مخدرات، ولكنه في كل مرة كان يعود إلى التعاطي.

(أ.س) الذي كانت ملامحه تدل على ثقته بنفسه وذكائه المتقد، كان يشغل وظيفة مرموقة في إحدى الدوائر الحكومية براتب كبير، ومتزوج ولديه ولد، لكنه كان ينفق نحو 30 ألف درهم شهرياً على شراء المخدرات وتعاطيها.

قصته لم تكن مختلفة كثيراً عن غيره، إذ بدأ رحلة التعاطي منذ أيام المدرسة أيضاً في المرحلة الإعدادية تحديداً، متأثراً بأصدقاء السوء، وكان يتعاطى مختلف أنواع المخدرات من الحبوب الطبية المخدرة إلى الترامادول ومن ثم الحشيش والهيروين.

هو يشعرك بأنه لا ينتمي لهذا المكان بسبب شكله وكلامه المرتب وصوته الواثق ونظراته، التي تلمع ذكاء، وهذا ما جعله يحصد المركز الأول في دراسته بالسجن في دبلوم «إنجاز».

يقول: رغبتي في أن أجرب شيئاً جديداً كانت الدافع للمخدرات. وقتها لم أكن أفكر بعواقب هذا العمل، وبالرغم من أنني سبق أن تم تأهيلي أكثر من مرة في مصح للمدمنين إلا أنني كنت في كل مرة أشعر بانتكاسة و«عودة للمخدرات».

اللافت في هذه القصة أيضاً أن معايشة (أ. ع) لتجارب مؤلمة لبعض الأصدقاء جعلته يعود للوعي مرة أخرى، ويبادر بتسليم نفسه، بيد أنه عاد للتعاطي، وهذه المرة كانت والدته هي من أبلغت عنه لتسلمه للجهات المختصة لعلاجه.

يتمتم بحسرة: أكثر ما يشعرني بالحزن هو ابتعادي عن ولدي، الذي أتم عامه الأول منذ فترة، وأتمنى أن أعود إليه شخصاً جديداً وأشرف بنفسي على تربيته ليكون ولداً صالحاً وأبعده وأحميه من كل أوجه الانحراف.

يلفت (ع.أ) إلى أن إدارة السجن توفر للنزلاء كل سبل الراحة، وتتيح لهم إكمال دراستهم وتلحقهم بدورات مختلفة، إضافة إلى توفير مكتبه لشغل وقت النزيل وبرامج ودورات رياضية، لكن هذا من وجهة نظره ليس بكاف للنزلاء المتعاطين، فهم يطمحون إلى أن يتوفر لهم العلاج وإعادة التأهيل لأنهم مرضى بالأساس.

ـــة لمكافحة المخدرات قريباً

خفض نسبة العودة بين المتعاطين إلى النصف

الإمارات الأولى عربياً في تأمين عمل للنزلاء

■ 20٪ من السجناء متعاطون والنسبة الأكبر شباب

■ توفير فرص عمل لـ151 مفرجاً عنهم عبر برنامج سوق العمل

أبوظبي - ماجدة ملاوي

بشر العميد عتيق إبراهيم الظاهري نائب مدير إدارة المؤسسة العقابية والإصلاحية بشرطة أبوظبي بنجاح البرامج التأهيلية لنزلاء المؤسسة الإصلاحية والعقابية في خفض نسبة العودة إلى التعاطي إلى النصف، فضلاً عن مرافقة النزيل إلى خارج قضبان السجن بعد قضاء محكوميته، ما ترجم بتوفير 151 فرصة عمل عبر برنامج سوق العمل.

وأوضح أنه من خلال هذه البرامج والشراكة، فإن الإمارات تعتبر الأولى عربياً في توفير هذه البرامج وإيجاد فرص عمل للنزلاء، وتمكينه بعد إتمام محكوميته من الحصول على شهادة حسن سير وسلوك تمكنه من العمل في القطاع العام والخاص.

يقول العميد الظاهري لـ«البيان»: إن جميع التوجيهات سواء من سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، أو المديرين العامين في الداخلية وشرطة أبوظبي تنصب في مصلحة النزيل، بحيث يخرج فرداً صالحاً في المجتمع، وبفضل البرامج التأهيلية التي تقدم لنزلاء المنشآت الإصلاحية والعقابية ومنهم المحكومين بقضايا تعاطي فقد انخفضت نسبة العود لدى النزلاء لارتكاب الجرم بنسبة 50٪، ومن أهم هذه البرامج برنامج سوق العمل الذي ينفذ داخل السجن بالتعاون مع كليات التقنية.

برامج مجدية

وأوضح الظاهري أن برنامج سوق العمل نجح منذ إطلاقه في عام 2007 وحتى الآن في توظيف 151 نزيلاً من خريجي البرنامج الذي التحق به حتى الآن نحو 538 نزيلاً ويلتحق بالبرنامج حالياً 101 من النزلاء.

تأهيل

وأشار إلى أن المنشآت الإصلاحية والعقابية تبدأ مع النزيل عملية التأهيل أثناء فترة تمضية العقوبة، وحالياً أصبح لنا شركاء يشاطروننا البرامج التأهيلية إما عن طريق تبني دورات أو عن طريق دعم لوجستي من شركائنا مثل كليات التقنية، وجامعة حمدان بن محمد، ومجلس أبوظبي للتوطين، ومنطقة أبوظبي التعليمية، ومجلس أبوظبي الرياضي، وصندوق خليفة، وصندوق الفرج، ونادي بني ياس، وصندوق الزكاة.. وغيرهم، هم شركاء رئيسيون في عملية تأهيل النزيل سواء من خلال تبني برامج أو دعم لوجستي وتساهم هذه البرامج في تغيير سلوك النزيل من سلبي إلى إيجابي وبالتالي يصبح فرداً صالحاً في المجتمع، وعلى المجتمع أن يتقبله كفرد صالح، وبالتالي يصبح الشركاء هم جزء من عملية الرعاية اللاحقة في عملية تأهيله من خلال إيجاد فرص عمل.

وأوضح أنه من خلال هذه البرامج والشراكة، فإن الإمارات تعتبر الأولى عربياً في توفير هذه البرامج وإيجاد فرص عمل للنزلاء، وتمكينه بعد إتمام محكوميته من الحصول على شهادة حسن سير وسلوك تمكنه من العمل في القطاع العام والخاص.

اهتمام عالمي

وفي ما يتعلق بأكثر الفئات العمرية التي تتورط في التعاطي والبرامج المقدمة لها، أشار نائب مدير إدارة المؤسسة الإصلاحية والعقابية إلى أن معظم المحكومين المتعاطين من فئة الشباب لأنها مستهدفة على مستوى العالم، وعلى قدر استطاعتنا نوزع النزلاء وفق التهمة ونحن ننظر إلى عمر النزيل وتهمته وما إذا كان لديه سوابق، وبناءً عليه يتم تصنيفه وتوزيعه على العنابر في المنشأة.

وأضاف أن نسبة المتعاطين المحكومين بصفة عامة مقارنة مع إجمالي النزلاء تشكل نحو 20٪ وجريمة التعاطي أو التورط في المخدرات هي الجريمة الوحيدة التي تنصب عليها الجهود ليس فقط محلياً وإنما عالمياً، لأن تبعاتها خطيرة جداً منها ضياع الشخص والتفكك العائلي وضياع الأموال.

وتابع: لدينا أخصائيون اجتماعيون ونفسيون يتابعون حالة النزلاء بشكل عام والمتعاطين بشكل خاص، وإذا كان لديهم سجل طبي تتم متابعته مع المستشفيات أو مركز التأهيل، وإذا كانت حالة الشخص تستدعي التحويل إلى مركز تأهيل يتم تحويله من قبل الطبيب الموجود بالمنشأة.

التواصل الاجتماعي

وعن أهم أسباب انحراف الشباب وراء المخدرات، قال الظاهري: إن حب التجربة يعتبر من أهم الأسباب، كما أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل تحدياً كبيراً على مستوى العالم حين تستخدم لأغراض غير قانونية منها الترويج للمخدرات والتشجيع على تعاطيها، فبعض الجماعات استغلت هذه الوسائل للتغرير بفئة الشباب لنقص التجربة والوعي.

ودعا الإعلام إلى القيام بدور توعية أكبر في مجال مكافحة المخدرات وبخاصة بين الشباب، وهي الفئة الأكثر استهدافاً، وذلك بالشراكة مع الجهات الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات ووقاية المجتمع منها، كما دعا المجتمع إلى تقبل النزيل بعد قضاء محكوميته كفرد صالح واحتضانه.

دراسة

كشف العميد عتيق إبراهيم الظاهري عن الانتهاء من تجهيز الإطار الأمني والقانوني بخصوص تكملة دراسة النزيل العليا عن بعد بالتعاون مع جامعتي حمدان بن محمد وليفربول عن طريق كلية التقنية وفي تخصص إدارة المشروعات.وأشار إلى أنه يتم تجهيز مبنى مفتوح للقاءات العائلية للنزلاء المتميزين سلوكياً والمنتسبين للبرامج التأهيلية، كما توجد اتفاقية مع نادي بني ياس الرياضي الذي يتولى رعاية مسابقات رياضية.

3077

بلغ إجمالي عدد المتهمين المضبوطين في قضايا مخدرات منذ يناير وحتى سبتمبر الماضي على مستوى الدولة نحو 3077 متهماً، فيما بلغ عدد البلاغات المتعلقة بالمخدرات نحو 2174 بلاغاً.

727

وفقاً لإحصائيات إدارة مكافحة المخدرات الاتحادية بوزارة الداخلية بلغ إجمالي كميات المخدرات المضبوطة خلال الـ9 أشهر الأولى من عام 2015 نحو 727 كيلو من مختلف أنواع المخدرات.

%12

هنالك زيادة في عدد الضبطيات بنسبة 12٪ خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013، ووفقاً لمعايير الأمم المتحدة فإن نسبة التغير 10٪ سواء في الانخفاض أو الزيادة لا تشكل اتجاهاً غير مألوف.

%03

إن ما نسبته 3٪ من المضبوطين في عمليات تهريب المخدرات والتعاطي وغيرها من الإناث، وأن الغالبية من هذه النسبة هن من فئة تعاطي المخدرات، وهي نسبة محدودة جداً، والقانون لا يفرق بين جنس مرتكب الجريمة، فالقانون يجرم وفقاً للفعل فيعتمد على القصد الجنائي.

2015

تسعى وزارة الداخلية وإدارات وأقسام مكافحة المخدرات إلى زيادة حجم الضبطيات وزيادة ضبط تجار ومروجي المخدرات والمتعاطين، ونتوقع أن تكون هناك زيادة خلال العام 2015 بنسبة بسيطة.

116111

الطالب ليس معرضاً فقط للمخدرات، حيث يمكن أن يدخل في انحرافات أخرى أمنية واجتماعية لذلك خصصت «الداخلية» رقم هاتف للطفل (خط نجدة الطفل - 116111)، سواء للشكوى من عنف أو سوء معاملة أو استغلال، لأن الوزارة تسعى إلى أن يعيش الطالب في جود دراسي صحي ومطلوب منه الكثير في المستقبل.

إعفاء الراغب في العلاج من المساءلة القانونية

أبوظبي - موفق محمد

عقب القاضي ادريس بن منصور رئيس محكمة جنايات أبوظبي، بأن المشرع الإماراتي راعى رغبة المتعاطي في العلاج وإعفاءه من المساءلة القانونية في حال توجهه بنفسه إلى الجهات المعنية طلباً للعلاج.

ونوه الى أن المحكمة تتولى مهام النظر في طلبات دفاع المتهمين في قضايا المخدرات، بإيداعهم في إحدى وحدات علاج الإدمان باعتبار المدمن مريضا يحتاج الى العلاج والتقويم وذلك تطبيقا للمادة 42 من باب العقوبات بقانون مكافحة المواد المخدرة.

وتنص المادة على انه يجوز للمحكمة - في غير حالة العود - بدلاً من الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أن تحكم بإيداع الجاني إحدى وحدات علاج الإدمان المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة (4) من هذا القانون، وذلك بعد أخذ رأي اللجنة المشرفة على العلاج.

كما يجوز للمحكمة أيضا في غير حالة العود، بدلاً من الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أن تحكم بإيداع الجاني أحد مراكز التأهيل، وذلك بعد أخذ رأي اللجنة المشرفة على التأهيل المشار إليها بالفقرة الثانية من المادة (4) من هذا القانون، ويجب على كل من اللجنتين أن تقدم للمحكمة كل ستة أشهر أو إذا طلب منها ذلك تقريراً عن حالة المحكوم عليه.

وعلى المحكمة بعد أخذ رأي النيابة العامة أن تأمر بإخراج المحكوم عليه من الوحدة أو من مركز التأهيل إذا تبين من التقرير أن حالته الصحية تسمح بذلك.

دمار الأسرة والمستقبل

لم يكن (ف. م) 45 سنة، يدرك أن السهر مع الشباب وشرب الكحول في التاسعة عشرة من العمر سيقوده يوما ما الى تعاطي المخدرات.

يروي (ف. م) وهو أب لثلاث فتيات حكايته: كنت أراجع نفسي دائما واتخذ قراري بالابتعاد عن صحبة السوء لأعيد ترتيب حياتي وأهتم ببناتي وأسرتي وأهلي وصحتي، حتى إنني قبل دخولي الى السجن كنت أزور طبيبا متخصصا ليساعدني في الاقلاع عن الادمان.. لكنني كنت عندما أمر بأي ضغط نفسي أعود مرة أخرى الى هذا الطريق الموحش.

وبنبرة فيها الكثير من الندم يقول كانت تنقضي الارادة والعزيمة والتوبة الى الله، والآن وبعدما قضيت فترات طويلة من عمري في بئر الادمان حيث حكم علي في أكثر من سابقة، قررت ألا أعود لهذا الطريق، وها أنا الآن اتابع دراستي في برنامج سوق العمل من داخل السجن ولدي رغبة حقيقية في أن أكمل دراستي بعد انتهاء محكوميتي.

ويتابع يجب على الشباب أن يفكروا في مستقبلهم فطريق المخدرات ضياع للمستقبل، وهدر للطاقات والأموال ومدمر للأسر التي تعاني من فقد أحد أبنائها وأحيانا معيلها الوحيد. المدمن يترك حسرة في قلب ذويه وأسرته وجل ما يفكر فيه هو نفسه وارضاء نزواته الذي هو بداية الضياع والحسرة والندامة.

يناشد (ف. م) الجهات المختصة أن تكثف جهودها لضبط المروجين للمخدرات وبشكل خاص عند فئة الشباب والمراهقين وبين طلاب المدارس للحد من مشكلة انزلاق الشباب وراء هذه السموم، وأن يعاد النظر في القوانين لإيجاد حلول لمشكلة التعاطي وضمان علاج وتأهيل المدمنين يجعلهم بمأمن عن العودة.

مال وفير بلا رقابة

أصعب موقف قد يواجهه إنسان هو أن يرى أصدقاء ينزلقون في تجارب مؤلمة بسبب آفة المخدرات.

هذا ما حدث لـ (ع.م) الذي يبلغ من العمر 20 عاما، وحكم عليه بالسجن 4 سنوات بعدما كان قد حكم عليه في سابقة أولى قبل عام وتلقى العلاج وقضى محكوميته ثم عاد للتعاطي من جديد.

بصوت منخفض وعيون يملؤها الحزن كان (ع.م) يروي تفاصيل قصته مع تعاطي المخدرات، كانت كلماته متقطعة ومبعثرة: بدأت تعاطي الحبوب المخدرة مذ كنت في المدرسة وكان عمري لا يتجاوز 16 سنة، كنا نجتمع مع أصدقاء لي وكان شخص يجلب لنا هذه الحبوب مقابل أموال بعد أن كانت تصرف له من أحد المستشفيات.

يصمت برهة كأنه يستذكر بداياته مع الإدمان ثم يتابع «كان الدافع من وراء انزلاقي في هاوية الإدمان هو رغبتي في أن أجرب شيئا جديدا، كنت بدأت أشعر بأنني رجل وأن الرجل لا يهاب شيئاً، كنت مندفعاً وراء أصدقائي الذين كانوا سبقوني إلى هذه التجربة، أستمع اليهم بإمعان وهم يروون ماذا تفعل بهم الحبوب المخدرة، كل ذلك فتح شهيتي لأخوض التجربة للمرة الأولى ولكن للأسف لم تكن الأخيرة».

بفضولي الصحافي كدت أقفز من مكاني وأنا أسأل الشاب الصغير: أين أهلك وكيف لم ينقذوك من هذه الآفة؟ نظر الي بحيرة كبيرة وكأنه يبحث عن إجابه «أبي متوفى منذ أن كنت صغيرا وأمي تقيم بعيداً عن أبوظبي وأنا لدي إرث مالي وراتب شهري، وكنت أقيم لوحدي في شقة بعيدا عن منزل العائلة، لم يكن لدي رقيب، فلم أكمل دراستي الثانوية ولم أفكر في البحث عن عمل.. ولماذا أعمل فكل شيء متوفر لدي.. مال وبيت ومقابل ذلك.. فراغ كبير، كان يجب أن أملأه بشيء..وبسبب قلة نضجي وقصور تفكيري انجرفت إلى المخدرات».

يستطرد «كان كابوساً أن أرى أصدقاء تلتهمهم آفة المخدرات، وفي مراحل الوعي لدي كنت أشعر بالخوف من أن يكون مصيري مفجعاً، اذ كنت أتعاطى المخدرات 24 ساعة بشكل متواصل، فاتخذت قراري وسلمت نفسي طلبا للعلاج والمساعدة، وها أنا أقضي محكوميتي على أمل أن أتلقى العلاج الصحيح وألا أعود إلى ما كنت عليه. لقد وفرت لي ادارة السجن فرصة الدراسة في برنامج سوق العمل الذي يقام بالتعاون مع كليات التقنية، وأطمح إلى أن أعود إلى الحياة بروح جديدة وأمل جديد لأبدأ مشواري بعيدا عن هذه السموم».

إساءة استخدام العقاقير الطبية جريمة

لفت العقيد سعيد السويدي، إلى رصد اساءة استخدام بعض العقاقير الطبية من قبل متعاطي المخدرات ما يستتبع تجريمها قريبا.

وقال إن «الداخلية» تنسق مع وزارة الصحة لمراقبة المستجدات الناشئة التي تتعلق بتعاطي أي مواد مستحدثة ممكن أن تنتشر بين المتعاطين، وهناك لجنة عليا برئاسة وزارة الصحة تدرس خطورة هذه المواد وتقييم استخداماتها وحجم الاستخدام والتأثير، والتي يمكن أن يساء استخدامها، اذ «لوحظ أن هناك بعض العقاقير التي يتم اساءة استخدامها من قبل متعاطي المخدرات وسيصار إلى تجريمها، ومنها لها استخدامات طبية ومنها مواد كيميائية».

فيما خص المواد المخدرة الأكثر رواجا وانتشارا بين الشباب وفئة المراهقين أشار السويدي الى أن الاقراص الطبية المخدرة تشكل 54٪ من حجم المواد التي يتم تعاطيها ولها خطورة كبيرة على الصحة ولا تقل خطورة عن المخدرات الأخرى مثل الهيروين وبشكل خاص اذا اسيء استخدامها بدون وصفة طبية ما قد يؤدي الى الادمان والوفاة، ولدينا تقارير طبية أثبتت أن هناك حالات وفيات نجمت عن هذه العقاقير حيث شكلت نسبة المتوفين من هذه العقاقير نحو 50٪ من اجمالي المتوفين بسبب المخدرات.

وقال إن المواد المخدرة لا تنتج ولا تصنع في الامارات وكلها تستجلب من الخارج من قبل المهربين وتجار المخدرات. أبوظبي - البيان